الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018

(عدد 73 / 2018)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 12 / 10 / 2018

تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 16 / 10 / 2018

تاريخ انتهاء الأشغال: 14 / 11 / 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: الهادي بن ابراهم

مقررة اللجنة: ليلى الحمروني

المقرر المساعد: حسام بوننـي

المقرر المساعد: العجمي الوريمي

نوفمبر 2018

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

جلسة اللجنة:

01 نوفمبر 2018

القـــرار:

المصادقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين

(9 مع و 01 ضد و 01 محتفظ)

تاريخ إنهاء الأشغال: 14 نوفمبر 2018

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

المقررة: ليلى الحمروني

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018

تقديم المشروع:

أفادت الحكومة في وثيقة شرح أسباب مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 أنّ الوضع الاقتصـادي شهد تحسّنا خـلال السداسي الأول من سنة 2018 حيث بلغ النمو لهذه الفترة نسبة 2,6 % بالمقارنة مع نفس الفترة لسنة 2017 بسبب الانتعاشة التي شهدتها قطاعات الفلاحة والسياحة والتصدير.

وفي المقابل تمّ تسجيل جملة من الضغوطات المسلطة على الإطار الاقتصادي الكلّي منها خاصة ارتفاع نسبة التضخّم (7,5 % في أوت 2018) وتواصل النسق التصاعدي لسعر برميل النفط بالأسواق العالمية حيث ارتفع بنسبة 41 % في شهر سبتمبر 2018 مقارنة بنفس الفترة من 2017 (78,9 دولار مقابل 56,1 دولار) وهو ما انعكس على توازنات ميزانية الدولة خاصة على مستوى كلفة الدّعم وبالخصوص دعم المحروقات.

ويرتكز مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 بالأساس على تخصيص الموارد الإضافية التي تمّ تعبئتها على مستوى الموارد الذاتية للميزانية لتمويل الحاجيات على مستوى دعم المحروقات والمقدرة بـ 1200 م.د ونفقات دعم المواد الأساسية والبالغة 180 م.د وكذلك التحويلات الاجتماعية الاضافية مقارنة بالتقديرات مع مواصلة التحكّم في التوازنات المالية من خلال المحافظة على نفس مستوى عجز ميزانية الدولة المقدّر بـ 4,9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,1 % مسجل سنتي 2016 و2017.

هذا، وأفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2018 إلى تسجيل عجز لميزانية الدولة في حدود 2643 م.د مقابل عجز بـ 3885 م.د في نفس الفترة من 2017 وكذلك تطوّر للموارد الذاتيـة بحوالـي 18009 م.د مقابـل 15078 م.د خلال نفـس الفتـرة مـن 2017 أي بنسبة 19,4 %. وعلى هذا الأساس من المتوقع أن تبلغ جملة الموارد الذاتية لسنة 2018 ما قدره 27966 م.د مقابل 26415 م.د مقدّرة أي بزيادة 1551 م.د.

وينتظر أن تبلغ الموارد الجبائية لكامل سنة 2018 ما قـدره 24471 م.د أي بزيـادة 987 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي. ويعود ذلك أساسا إلى تحسّن مردود الاستخلاص من ناحية ومردود الاجراءات الجبائية التي تمّ إقرارها بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 من ناحية أخرى.

وبلغت المداخيل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2018 ما قدره 1897 م.د مقابل 1095 م.د إلى موفى أوت 2017. ومن المنتظر أن تبلـغ هـذه المداخيـل مـا قـدره 3495 م.د في موفى 2018 أي بزيادة 564 م.د مردّه أساسا تحيين عائدات المساهمات (+391 م.د) ومداخيل النفط والغاز (+ 305 م.د).

وبلغت جملة موارد الاقتراض والخزينة إلى موفى أوت 2018 ما قيمته 5575 م.د مقابل 9536 م.د مقدّرة بقانون المالية أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود 58,4 %. ومن المتوقع أن تبلغ جملة موارد الاقتراض والخزينة ما قدره 9700 م.د مقابل 9536 م.د مقدّرة بقانون المالية أي بزيادة 164 م.د وتتوزّع موارد الاقتراض بين 2340 م.د اقتراض داخلي و7360 اقتراض خارجي.

أما على مستوى النفقات، فقد أفضى تنفيذ ميزانية الدولة في موفى أوت 2018 إلى تسجيل نفقات بمبلـغ 23585 م.د أي بزيـادة 933 م.د أو 4,1 % مقارنة بنفس الفتـرة من سنـة 2017. ومن المتوقع أن تبلغ جملة النفقات 37666 م.د أي بزيادة 1715 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي وتطوّر بـ 9,8 % مقابل 4,3 % مقدّرة.

وبلغت نفقات التصرف إلى موفى أوت 2018 حوالي 13097 م.د دون اعتبار نفقات تمّ صرفها بواسطة تسبقات من الخزينة في حدود 1560 م.د منها 1335 م.د بعنوان نفقات دعم المحروقات و215 م.د لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

ومن المنتظر أن تبلغ نفقات التصرف لكامل سنة 2018 حوالي 23832 م.د مقابل 22136 م.د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة صافية بـ 1696 م.د ناتجة أساسا عن:

ـ زيادة بـ 1200 م.د بعنوان دعم المحروقات والكهرباء والغاز ليبلغ 2700 م.د مقابل 1500 م.د مقدرة بقانون المالية.

ـ زيادة في نفقات دعم المواد الأساسية بـ 180 م.د (1750 م.د مقابل 1570 م.د مقدرة أوليا) باعتبار عدم الترفيع في المواد المدعمة وعدم الانطلاق في إصلاح المنظومة.

ـ تخصيص اعتمادات إضافية لتمويل:

- الإجراءات التي تمّ إقرارها لفائدة الفئات الاجتماعية خاصة بالترفيع في منحة العائلات المعوزة بـ 30 د لتبلغ بذلك قيمة المنحة 180 د شهريا، والرّفع في عدد المنتفعين بالمنحة بـ 3500 عائلة، ليبلغ العدد الجملي 285000 عائلة معوزة إلى جانب إقرار التكفل بالنقل المجاني لفائدة التلاميذ والطلبة من أبناء العائلات المعوزة وتمتيع الناجحين في مناظرة الباكالوريا من أبناء العائلات ذات الدخل المحدود من منحة تقدّر بـ 500 د وذلك ابتداء من العودة الجامعية 2018 و2019.
- حاجيات الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

أما نفقات التنمية، فسيقع الترفيع فيها لتبلغ حوالي 5893 م.د أي بزيادة قدرها 150 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية (5743 م.د) وذلك على ضوء متابعة تنفيذ الميزانية والسقف المتوقع للدفوعات إلى موفى 2018.

وبخصوص خدمة الدين العمومي، فقد تمّ إلى موفى أوت 2018 تسديد ما قيمته 2934 م.د بعنوان أصل الدين العمومي و2079 م.د بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة إنجاز جملية في حدود 62.8 % مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي.

وعلى هذا الأساس من المنتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2018 ما قدره 7841 م.د منها 5086 م.د بعنوان الأصل و2755 م.د بعنوان الفائدة مقابل 7972 م.د مقدرة أوليا أي بانخفاض في حدود 131 م.د.

وبناء على ما سبق، تفضي هذه النتائج إلى:

- المحافظة على نفس مستوى عجز ميزانية الدولة المقدر أوليا أي 4.9 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6.1 % مسجل في موفى سنتي 2016 و2017.
- بلوغ حجم الدين العمومي مستوى 71.7 % من الناتج المحلي في موفى 2018 مقابل 70.3 % مسجلة في 2017 وذلك باعتبار عجز الميزانية المتوقع وحاجيات التمويل المقدرة.

وبالاعتماد على ما تمّ ذكره، يقترح تنقيح التقديرات الأولية المنصوص عليها بالقانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2018 بالترفيع في مستواها ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحينة لسنة 2018 قبضا وصرفا ما قدره 37666 م.د (باعتبار قروض وتسبقات الخزينة الصافية).

أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 01 نوفمبر 2018 خصصتها للاستماع إلى السيد وزير المالية حول مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018.

وفي مستهل الجلسة، قدّم السيد الوزير عرضا بيّن خلاله الأسباب التي أدّت إلى مشروع قانون مالية تكميلي لسنة 2018، كما ذكّر بالفرضيات التي تمّ اعتمادها في قانون المالية الأصلي لسنة 2018.

وأثناء النقاش، أثار النواب جملة من الاستفسارات والملاحظات تمحورت أساسا حول:

- لاحظ بعض النواب أن قانون المالية التكميلي أصبح قاعدة وليس استثناء وأكّدوا أنه لا يرتبط بالضغوطات المسلطة على الإطار الاقتصادي على غرار تواصل النسق التصاعدي لسعر برميل النفط وسعر الصّرف، بل هو مُرتبط أساسا بالسياسات الاقتصادية المتبعة، في حين اعتبر نواب آخرون أن قانون المالية التكميلي ناتج عن اعتماد فرضيات غير واقعية ومنها سعر برميل النفط الذي قدّر في الميزانية الأصلية بـ 54 دولار بالرغم من تأكيد أغلب النواب عند مناقشة مشروع قانون المالية الأصلي أن هذه الفرضية غير واقعيته وأنه سيتمّ اللجوء إلى قانون مالية تكميلي،
- لاحظ نواب آخرون أنّ الفرضيات المعتمدة في قانون المالية التكميلي غير واقعية ولا يمكن تعبئة حجم كبير من الموارد الجبائية خلال الثلاث أشهر الأخيرة من سنة 2018،
- لاحظ بعض النواب أن المؤشرات تؤكد على بداية تعافي الاقتصاد الوطني، في حين اعتبر نواب آخرون أن الارتفاع الكبير في حجم ميزانية الدولة في قانون المالية الأصلي وقانون المالية التكميلي يؤكّد على عمق أزمة المالية العمومية،
- أكّد عدد من النواب أنه لا يمكن تحقيق نهضة اقتصادية وتنمية مستدامة في غياب برنامج هيكلي وإصلاحي شامل،
- تساءل حول الطريقة المعتمدة في تحديد نسبة عجز ميزانية الدولة المقدرة بـ 4,9 % وهل تضمّنت عجز الصناديق الاجتماعية والمؤسسات العمومية من في مكوّناتها،

- تساءل حول تأثير انزلاق سعر صرف الدينار على الميزانية،
- اعتبر عدد من النواب أن نسبة النمو المحققة ليست هيكلية ولا يمكن أن تعبّر عن نجاح السياسات الاقتصادية المعتمدة، وإنّما هي نتيجة عوامل ظرفية وطبيعية ملائمة أدّت لتحقيقها،
- تساؤل حول أسباب ارتفاع عجز الميزان التجاري، هل هو بسبب توريد الكماليات وإستراتيجية الحكومة للحدّ من هذا العجز،
- أسباب عدم تفعيل آلية عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالرغم من استحثاث الحكومة لمجلس نواب الشعب للمصادقة على القانون، علما وأن الحكومة تعهّدت في السنة الفارطة بإنجاز مشاريع تنموية في إطار عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بقيمة 500 م.د.
- لاحظ بعض النواب أن التصرّف في ملف الأملاك المصادرة ليس فيه حوكمة وفيه تجاوزات، وتساءلوا عن خطّة الحكومة في تحصيل بقية المبالغ المرسّمة من التفويت في الاملاك المصادرة والمقدرة بـ 500 م.د خاصة ونحن في نهاية السنة المالية، كما تساءلوا عن مساهمة القيمة المضافة للمؤسسات المصادرة في مداخيل الدّولة خاصة مع تراجع نشاط هذه المؤسسات نتيجة سوء التصرّف فيها،
- التفكير في التفويت في نسبة من رأس مال المؤسسات العمومية مع المحافظة على طابعها العمومي وذلك في إطار برامج إعادة هيكلة قصد تحسين الخدمات والتخفيض من عجزها،
- استراتيجية الديوانة للترفيع من الاستخلاص،
- الاستفسار عن الأسباب التي أدّت إلى انخفاض نسق إرجاع فائض الأداء،
- اقترح بعض النواب سنّ عفو جبائي لتشجيع المطالبين ممّا من شأنه تحسين الاستخلاص، في حين ثمّن نواب آخرون ارتفاع نسبة الاستخلاص،
- العمل على مزيد مكافحة السوق الموازية لتحسين المداخيل الجبائية،
- استراتيجية الحكومة للحدّ من التضخّم،
- الاستفسار عن حجم المديونية قصيرة المدى.

- دواعي التخفيض من حجم الاقتراض المبرمج من السوق المالية.
- اعتبر بعض النواب أن هذه الميزانية التكميلية تعكس حقيقة ميزانية الدولة التقفيرية لسنة 2018 وتؤكد اتجاه الحكومة نحو مزيد رهن البلاد أمام تواصل الفساد والاقتصاد الموازي وغياب حوكمة للموارد الطبيعية، كما أن هذه الإجراءات هي استجابة لإملاءات صندوق النقد الدولي وستؤدي إلى كبح الاقتصاد وتفقير المواطن في ظل الفساد المستشري،
- طلب عدد من النواب تقييم مردود الإجراءات التي تمّ إقرارها في قوانين المالية السابقة على غرار الشرطة الجبائية وآلة تسجيل المدفوعات النقدية (caisse enregistreuse) والأسباب التي حالت دون تحقيق النتائج المرجوّة،
- مردود الإجراءات التعريفية الاستثنائية على المنتجات ذات المنشأ التركي (المصادق عليها في قانون المالية الأصلي لسنة 2018)،
- غياب الرّقابة على الامتيازات الممنوحة للتشجيع على الاستثمار أدى إلى حصول عدّة مؤسسات على هذه الامتيازات دون الاستثمار في المناطق التي تحصلت بموجبها على الامتياز،
- أكّد بعض النواب أن تنامي الفساد في الصفقات العمومية كان سببا في خسارة الدّولة ما قيمته 20 % من حجم هذه الصفقات،
- الاستفسار عن الأسباب التي حالت دون استغلال آلية الصكوك الإسلامية،
- لاحظ بعض النواب أن إدارة الجبائية تعسّفت في تطبيق عدد من إجراءات قانون المالية الأصلي وخاصة منها الإجراء المتعلق باسترجاع فائض الأداء بالنسبة للباعثين العقاريين والإجراء المتعلق بإحداث معلوم عند تصدير الزيوت الغذائية المستعملة، والتأكيد على أن اللجنة ستتخذ الإجراءات الضرورية في مشروع قانون المالية لسنة 2019 قصد رفع هذه المظالم،
- طلب مدّ اللجنة بقائمة المؤسسات العمومية التي حققت أرباحا،
- الاستفسار عن أسباب الترفيع في حجم النفقات الطارئة بالرّغم من عدم استهلاك الاعتمادات المرسّمة في قانون المالية الأصلي، وعن كيفية صرفها في ما تبقى من السنة،

- مدى مساهمة الترفيع في أسعار المحروقات في الحدّ من نفقات الدّعم،
- مبرّرات إخضاع المصحات الكبرى لضريبة بنسبة 10 % بالرّغم من تحقيقها لنسبة كبيرة من الأرباح،
- يُلاحظ وجود فارق كبير بين نسب التضخّم المتوقعة في الميزان الاقتصادي لسنة 2018 والنسب المحققة ممّا من شأنه الإضرار بالفئات الاجتماعية المتوسطة والضعيفة،
- الاستفسار عن أسباب عدم فتح اعتمادات التنمية للولايات في إطار البرنامج الجهوي للتنمية.

كما تقدّمت اللجنة بجملة من التوصيات أثناء النقاش نورد في ما يلي أهم ما أكّد عليه النواب:

- أوصى عدد من النواب بمزيد التحكّم في المديونية وتحسين المداخيل الجبائية عن طريق توسيع القاعدة والتخفيض في نفقات الدولة والتحكّم في عجز الميزان التجاري بالحدّ من توريد الكماليات وتوجيه الدين الخارجي للإستثمار،
- التفكير في استراتيجية شاملة لتوجيه الدّعم لمستحقيه فقط، وتكثيف الرقابة على مسالك التوزيع للحدّ من شح المواد المدعمة في السوق،
- ضرورة وضع خطة اتصالية توضّح الإصلاحات الاقتصادية وتقدّم التفسيرات حول الظروف التي أدّت لاتخاذ الإجراءات التي لها تأثير على الأسعار مثل الترفيع في أسعار المحروقات،
- التأكيد على الضغط على اللوبيات التي ساهمت في تردّي الأوضاع الاقتصادية على غرار وكالات الأسفار العالمية التي تفرض على المؤسسات السياحية التونسية التعاقد بالدينار التونسي،
- توصية بسنّ إجراءات تحفيزية للقطاع الفلاحي للحدّ من عجز الميزان التجاري،
- توصية بمزيد النهوض بقطاع زيت الزيتون،

- مدّ المجلس بالتقارير والوثائق الأساسية المرافقة لمشروع قانون المالية للتمكّن من تعميق النظر،
- توصية بإصدار الأوامر الحكومية في الإبّان لتفعيل الإجراءات التي تم إقرارها في قانون المالية لسنة 2018 خاصة وأن هناك أوامر لم تصدر إلى حدّ شهر أكتوبر وأوامر لم تصدر إلى حدّ الآن،

وفي ردّه، أكّد السيد وزير المالية أنّ الوضع الاقتصادي يشهد بداية تعافي شمل كافة القطاعات المنتجة على غرار الصناعات المعملية التي سجّلت نسبة نمو بـ 1,9 % مقارنة بـ 0,8 % السنة الفارطة، إضافة إلى صادرات قطاع النسيج والأحذية والملابس التي تطوّرت بـ 19 %، وهو ما عزّز الثقة في مستقبل الاقتصاد التونسي من قبل المؤسسات الكبرى الأجنبية، حيث تقدّمت مؤسسة ألمانية تعمل في مجال مكوّنات السيّارات بمشروع قيمته 50 مليون أورو من شأنه توفير 5000 موطن شغل.

كما وضّح أن قطاع الفسفاط سيشهد تطوّرا من خلال العمل على الترفيع في القدرة الإنتاجية لهذا القطاع، مشيرا إلى أنّ شركة السّكك الحديدية اقتنت قاطرات جديدة، منها 10 قاطرات تصل في شهر نوفمبر 2018 و10 قاطرات ستصل في شهر جانفي 2019، وهذا من شأنه أن يُرفّع في قدرة الشركة على نقل الفسفاط من 4 مليون طن إلى 8 مليون طن وهو ما سينعكس على تنمية مواردنا.

وفي ما يتعلق بنسبة النمو، أكّد السيد الوزير أنّه يتأتى بالأساس من الاستثمار بنسبة 2,4 % والتصدير بنسبة 2,3 % وبنسبة أقل من الاستهلاك الخاص 2,1 %، مضيفا إلى أن القطاع السياحي قد شهد انتعاشة بفضل وعي المواطنين وبفضل تحسّن مناخ الاستثمار.

كما أضاف أنّ القطاع الفلاحي قد تطوّر خلال هذه السنة بسبب منحه امتيازات كبرى في مجلة الاستثمارات التي تم إصدارها سنة 2017.

وفي ما يخص تحيين فرضية سعر برميل النفط التي تمّ اعتمادها في قانون المالية لسنة 2018، أكد أنه لا يمكن اعتماد سعر دقيق نظرا للتذبذب المستمر لسعر البرميل بسبب تقلب السّوق ممّا يؤدي إلى صعوبة التوقع، مشيرا إلى أنه تمّ اعتماد الأسعار المتداولة أثناء إعداد الميزانية، إضافة إلى أن إطارات وزارة المالية تستند إلى توقّعات مبنية على شبكة من المعطيات الحقيقية يتم تحليلها من قبل مختصين.

وفي ما يتعلق بالأملاك المصادرة، أكد السيد الوزير أنّ كل المبالغ يتم تنزيلها في حساب خاص وفي آخر السنة يتم احتساب المبلغ الجملي الذي سيتم ترسيمه في الميزانية بعد خلاص الجباية وديون هذه المؤسسات.

وبلغت الموارد التي تمّ إيداعها في خزينة الدّولة والمتعلقة بالتفويت في الممتلكات المصادرة 90 م.د تهمّ عقارات تمّ التفويت فيها و30 م.د تتعلق بعقارات بصدد المصادقة من طرف اللجنة. وبالنسبة للمبالغ المتعلقة بالتفويت في مساهمات المؤسسات المصادرة، فقد تمّ تسجيل 476 م.د (لبنك الزيتونة وألفا هونداي).

وفي ما يتعلق بتوضيح مصادر الموارد غير الجبائية لبقية سنة 2018، وضّح السيد الوزير أنها ستتأتى أساسا من تحقيق 600 م.د من المصادرة والهبات و250 م.د من تسويق مناب الغاز و300 م.د مناب تسويق النفط و70 م.د من صناديق الخزينة و30 م.د أموال صناديق المشاركة و132 م.د معاليم مختلفة و384 م.د عائدات مساهمات البنك المركزي و268 م.د تتأتى من المؤسسات العمومية البترولية و43,5 م.د من المؤسسات العمومية غير البترولية و11,5 م.د من البنوك.

وبخصوص نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2018، أفاد أنه يتم إصدار تقارير كل ثلاثة أشهر حول تنفيذ الميزانية ولكن لم يتسنى الوقت لتقديمها للجنة، وسيتمّ مدّ النواب بمردود كل إجراءات قانون المالية لسنة 2018.

وعن أسباب اللجوء للميزانية التكميلية، أكد السيد الوزير أن هذا التوجّه يعزى أساسا لارتفاع سعر برميل النفط مشيرا إلى أنّ الدّول التي لا تدعم أسعار المحروقات لا تلتجأ لميزانيات تكميلية.

وفي ما يخص توجيه الدعم لمستحقيه، أكّد السيد الوزير على ضرورة إصلاح منظومة الدّعم التي تعتبر من أولويات الحكومة، وأضاف أنه تمّ الاتفاق مع اتحاد الشغل لإيجاد آليات لتوجيه الدّعم لمستحقيه.

وبالنسبة للتحكّم في خدمة الدين، أفاد أنه لا يمكن التحكم فيه الآن لأنه مرتبط بقروض سابقة مؤكدا على ضرورة التحكّم في حجم الديون حتى لا يكون عائقا أمام الاستثمار كما يجب الترفيع في حجم الاستثمار والتحكّم في النفقات عبر إصلاح كل من الوظيفة العمومية ومنظومة الدّعم والصناديق الاجتماعية إلى جانب تحسين آليات الاستخلاص.

وفي ما يتعلق بالديون العمومية قصيرة المدى، أفاد أنّ هناك دين داخلي قصير المدى يتعلق برقاع الخزينة قصير المدى يتم استخلاص نسبة منه تقدّر بـ 3 م.د في شهر نوفمبر و380 م.د في شهر ديسمبر 2018. وأضاف أنه سيتم استخلاص خط رقاع الخزينة قصاصة صفر بقيمة 100 م.د خلال شهر ديسمبر 2018، كما أضاف أنه سيتم استخلاص دين خارجي يقدّر بـ 624 م.د خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018.

وبخصوص الشرطة الجبائية، وضّح السيد الوزير أنها شرطة أبحاث وتحريات محلية ودولية باعتبار أنها تقوم بتبادل المعلومات عند الطلب مع عدّة دول أخرى على غرار بلجيكا والمغرب، وهي تشتغل بفاعلية لمكافحة التهرب الجبائي والتهريب، مع الإشارة إلى أنها تساند حكّام التحقيق في الكشف عن عمليات تبييض الأموال.

وبخصوص الانتدابات، أفاد السيد الوزير أنه سيتم انتداب 250 ملحق بالتفقّد و120 متفقّد لمصالح الميزانية، إضافة إلى إعداد برنامج لانتداب موظفين في إطار إعادة التوظيف لصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية وإدارة المراقبة الجبائية.

وفي ما يتعلق بمقاومة التهريب والاقتصاد الموازي، بيّن السيد الوزير أن الاقتصاد الموازي يشمل 3 مستويات:

1) التهريب المنظّم على غرار تجارة المخدّرات والتدخين التي تعتبر جريمة منظمة ويجب مقاومتها عبر الديوانة والجيش الوطني والأمن الوطني.

2) شبكات التجارة الموازية في منتجات غير مضرّة بالصحة ومضرة بالاقتصاد على غرار قطاع النسيج، مشيرا إلى اعتماد عمل استخباراتي في هذا المجال، حيث تمّ تحرير 5200 محضر بالرغم من صُعوبة العمليات خاصة في المناطق الشعبية التي تشهدُ عدّة تحرّكات اجتماعية. وفي هذا الإطار، عبّر عن أسفه للحادثة التي جدّت في سيدي حسين التي اعتبرها تؤكّد الظروف الصّعبة لتدخل الديوانة في الأحياء الشعبية.

3) الاقتصاد الموازي الذي يشمل العائلات التي تشتغل في منازلها مثل الحلويات وصنع الزرابي وغير ذلك والتي ليس لها مردود جبائي، لذلك يجب العمل على إدماج هؤلاء آليا من خلال القروض الصغيرة وآليات التغطية الاجتماعية والتكوين المهني، وفي هذا السياق، أشار إلى أنه تمّ صرف 73 م.د بالنسبة لخط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وبالنسبة لاسترجاع فائض الأداء على القيمة المضافة، أكّد السيد الوزير أن عملية الاسترجاع في نسق تصاعدي ولم تشهد تراجعا.

وعن أسباب التخفيض في حجم الاقتراض المبرمج من السوق المالية العالمية، أفاد أن التخفيض في مبالغ الاقتراض من السّوق المالية العالمية يُعزى أساسا لتحسن الموارد الجبائية مشيرا إلى أنه تمّ اقتراض 500 م أورو فقط مقابل عرض بـ 1250 م أورو ممّا يدلّ على الثقة في الاقتصاد التونسي.

وبالنسبة لاعتماد آلة تسجيل الدّفوعات النقدية Caisse enregistreuse، أكّد السيد الوزير أنها عملية معقدة، وبالرغم من ذلك فإنه تمّ القيام بطلب العروض بعد الانتهاء من الدراسات التقنية اللازمة.

وبخصوص معالجة انزلاق سعر صرف الدينار، بيّن السيد الوزير أن قيمة الدينار تحدّدها وضعية الاقتصاد، لذلك يجب دعم التصدير والتحكّم في الواردات وكذلك تشجيع المؤسسات الوطنية التي تنشط في السوق المحلية، مع الإشارة إلى أنه لا يمكن أن يتدخل البنك المركزي في معالجة انزلاق سعر صرف الدينار باعتبار أن المسألة ليست ظرفية، وأضاف أنه تمّ التخفيض في الواردات ذات المنشأ التركي بـ 39,1 % سنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017.

وبالنسبة للباعثين العقاريين، أكّد السيد الوزير أن الغاية من هذا الإجراء هي مكافحة التهرّب الجبائي، مؤكّدا أن الإدارة لم تتعسّف واعتبر أن المذكّرة التفسيرية الخاصة بهذا الإجراء دقيقة وواضحة تستند أساسا إلى الاستشارة التي تمّ طلبها من المحكمة الإدارية.

وعن تطبيق الإجراء المتعلق بإحداث معلوم عند تصدير الزيوت الغذائية المستعملة، وضّح السيد الوزير أن الإشكالية طُرحت عندما تعلّق الأمر باقتناء شركة مصدّرة كليا لهذه الزيوت الغذائية حيث اعتبرتها إدارة الجباية عملية تصدير، وكل عملية اقتناء لهذه الزيوت الغذائية المستعملة من قبل المؤسسات المصدرة كليا تعتبر عملية تصدير تستوجب توظيف معلوم، وفي ما عدا ذلك فإن بقية المؤسسات غير المصدّرة معفاة من توظيف هذا المعلوم.

وبخصوص البرنامج الجهوي للتنمية، أكّد السيد الوزير أنه تمّ صرف كل الاعتمادات المرصودة لهذا البرنامج وهي تحت إشراف وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي.

وأضاف أن الإشكال الذي طُرح في السنة الفارطة يتمثل في تخصيص هذه الاعتمادات لخلاص المزوّدين والمقاولين في الجهات ولم يتم فتح مشاريع جديدة لسنة 2018، وأضاف أنه بالنسبة لسنة 2019، تمّ تخصيص 350 م.د للبرنامج الجهوي للتنمية و50 م.د للبلديات.

وبعد جلسة الاستماع إلى السيد وزير المالية، واصلت اللجنة اجتماعها للتصويت على فصول مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2018 كما يلي:

الفصل الأول: الموافقة بأغلبية الحاضرين (09 مع و 01 محتفظ و 01 ضد).
الفصل الثاني: الموافقة بأغلبية الحاضرين (09 مع و 01 محتفظ و 01 ضد).

قرار اللّجنــة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع قانــون الماليــة التكميلــي لسنــة 2018 بأغلبية الحاضرين.

رئيـــــس اللّجنـــة	**المقررة**
المنجي الرحوي	ليلى الحمروني